

دور وأهمية الإفصاح الاختياري في القوائم المالية للمؤسسات دراسة عينة من المؤسسات المساهمة في
بورصة الجزائر

The role and importance of voluntary disclosure in the financial statements of the institutions

* حسينة بوشايب

تاريخ الاستلام: 2015/12/17؛ تاريخ القبول: 2016/05/31

Abstract: Accounting disclosure is deemed the information of stakeholders in the financial reports of the corporation, disclosure must be made within the minimum limits of mandatory disclosure and any disclosure exceeding the quantity limits, and content is optional disclosure.

This article aims to measure the level of voluntary disclosure in financial reports with a list that presents information (general, financial, non-financial, and forecast) and contains essential elements of voluntary disclosures.

We analysed the annual reports of the year 2013, we find Algerian companies provided relevant information that meets the needs of users.

Key words: voluntary disclosure, corporate financial report.

Jel Classification Codes: M4; M41, M49.

الملخص: يعتبر الإفصاح المحاسبي بأنه إعلام أصحاب المصالح بالتقارير المالية للمؤسسة، ويطلق على الإفصاح في إطار الحدود الدنيا بالإفصاح الإلزامي، وأي إفصاح يزيد عن تلك الحدود من حيث الكمية والمحتوى ومقرر بواسطة إدارة المؤسسة فهو إفصاح اختياري.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح الاختياري في القوائم المالية للمؤسسات المساهمة في بورصة الجزائر، وذلك عبر اختيار قائمة تبين معلومات

الأساسية للإفصاح الاختياري وبالتعليق على القوائم المالية لسنة 2013، توصل الباحث إلى أن المؤسسات الجزائرية تهتم بشكل ملحوظ على توفير معلومات إضافية زائدة عن الحد الأدنى من المعلومات الضرورية في الإفصاح الإلزامي، وهذا رغبة منها بتزويد الأطراف المهتمة وتحقيق المنفعة للمستثمرين ومتخذي القرارات.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح الاختياري، القوائم المالية للمؤسسات.

إستراتيجية، مالية وغير مالية، تنبؤيه، وتمثل العناصر

* أستاذة مساعدة أ، جامعة الجزائر 3.

المقدمة:

يلعب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية دورا هاما في الأسواق المالية، حيث يمد كافة المستثمرين بالمعلومات اللازمة لهم لاتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، وبناءا عليه تم وضع القوانين والتشريعات التي تنظم الإفصاح في المؤسسات.

كما اهتمت الهيئات العلمية بوضع وصياغة المعايير المحاسبية التي تهدف إلى وضع الأسس المناسبة للقياس المحاسبي والأسلوب المناسب لعرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ومرفقاتها. على الرغم من التطور الاقتصادي المستمر واتساع الأسواق المالية ونموها، إلا أن هناك الكثير من المعلومات التي تهم المستثمرين الحاليين والمرقبين غير متاحة وفقا لما جاء بتلك القوانين والمعايير، حيث تمثل المعلومات الواردة الحد الأدنى الواجب الإفصاح عنه، وبناءا عليه تلجأ المؤسسات إلى الإفصاح عن تلك المعلومات التي يطلبها المستثمرون بصورة اختيارية لما لهذه المعلومات من أهمية للمتعاملين في السوق المالي وهو ما يطلق عليه الإفصاح الاختياري والذي يعتبر مكملا للإفصاح الإلزامي.

يعد الإفصاح الاختياري أحد القضايا الهامة التي جذبت اهتماما كبيرا في الأدب المحاسبي في الفترة الأخيرة، ويرجع ذلك الاهتمام إلى تحديد العوامل التي تشكل جزءا أساسيا من المحركات التي تؤثر على الإفصاح الاختياري عن المعلومات بواسطة المؤسسات لإعلام متخذي القرارات عن المعلومات المالية وغير المالية.

1. مشكلة الدراسة:

يشكل الإفصاح الاختياري ضرورة ملحة للمؤسسات التي تعمل في بيئة سريعة التطور وشديدة التنافس إذ أن توفير المعلومات المالية وغير المالية يوفر مؤشر على مدى قدرة المؤسسات للوصول إلى أهداف إستراتيجية وتحقيق ميزة تنافسية، لذلك برزت الحاجة إلى تحسين مستوى الإفصاح وتوفير معلومات أكثر ملائمة لمساعدة مستخدمي تلك القوائم في عملية اتخاذ القرارات، واستنادا لما تقدم تتمثل مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي:

ما هو مستوى الإفصاح الاختياري للمؤسسات الجزائرية المساهمة في بورصة الجزائر؟

2. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

❖ تسليط الضوء على ماهية الإفصاح الاختياري، دوافعه ومحدده.

❖ إبراز الدور الذي يلعبه الإفصاح في ترشيد القرارات المستثمر وتحفيزه على تمويل المؤسسات ذات الشفافية العالية.

❖ قياس كمية ونوعية الإفصاح الاختياري في القوائم المالية السنوية للمؤسسات الجزائرية المساهمة في البورصة، وذلك بالتركيز بشكل أساسي على القوائم المالية لسنة 2013، وهذا القياس سوف يتم من خلال استخدام قائمة الإفصاح التي استخدمت من طرف بعض الباحثين.

3. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من المكانة التي تستحوذ عليها قضية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسات التي تعمل في بيئة ديناميكية شديدة التنافس وتسعى لتحقيق ميزة تنافسية من أجل النجاح والاستمرار في الأسواق المالية، حيث يساهم مستوى الإفصاح في تدعيم المركز التنافسي وتحقيق التميز كما تكتسب الدراسة أهميتها من كونها أحد الدراسات الرائدة التي تناولت الإفصاح الاختياري في القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية، وهذا لانتشار أدبيات المحاسبة إلى مثل تلك الدراسات، لأن معظم الأبحاث في مجال الإفصاح كان تركيزها على الإفصاح المحاسبي (الإلزامي) بالإضافة على ما سبق فإن الإفصاح الاختياري أصبح له مكانة مميزة في الفكر المحاسبي.

تمهيد:

يعتبر الإفصاح المحاسبي المرحلة التي يستطيع من خلالها المحاسبون التعبير عن جهودهم في توفير المعلومات المحاسبية، وله آثار واسعة تمتد لتشمل كل ما يتعلق بالتقرير المحاسبي، وهو من أهم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولذلك فقد أجمع المحاسبون على تبني هذا المبدأ عند إعداد القوائم المالية المنشورة، وذلك لمساعدة الأطراف الخارجية على اتخاذ قرارات سليمة في ضوء المعلومات التي يحصلون عليها من تلك القوائم.

وانطلاقاً من ذلك نجد أن الفكر المحاسبي قد تناول عدة أنواع من الإفصاح وذلك حسب طبيعة ونوعية وكمية المعلومات والبيانات التي يشملها، ومن هذه الأنواع الإفصاح الكامل، الإفصاح العادل، الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري والذي يمثل موضوع هذا البحث وجرى التطرق إليه بشيء من التفصيل.

1. مفهوم الإفصاح الاختياري وعلاقته بالإفصاح الإلزامي:

الإفصاح الاختياري هو النشر الاختياري للمعلومات المالية وغير المالية وذلك من خلال التقارير السنوية بالإضافة إلى المتطلبات الإلزامية⁽¹⁾.

وهو يمثل حرص الإدارة في تقديم المعلومات التي تقدمها المؤسسة زيادة عن المتطلبات القانونية وتقدم تلك المعلومات برغبة المؤسسة، وتمثل حرص الإدارة في تقديم معلومات مالية وغير مالية لها علاقة بأصحاب القرار⁽²⁾.

كما ذكرت دراسة (Chau and Gray)⁽³⁾ أن الإفصاح الاختياري بأنه عمليات إفصاح لمتطلبات زائدة يمثل اختيارات حرة من قبل إدارات المؤسسة لتقديم معلومات محاسبية ومعلومات الأخرى ذات العلاقة بقرارات مستخدمي التقارير السنوية.

أما دراسة (Foster)⁽⁴⁾ فيعرف الإفصاح الاختياري على أنه تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية ويتم بمبادرة من المؤسسة لتقديم معلومات إضافية.

مما سبق يمكن القول إن الإفصاح الاختياري يتمثل في إضافة معلومات وبيانات بواسطة المؤسسة لإعلام متخذي القرارات عن المعلومات المالية وغير المالية زيادة عن ذلك متطلبات الإفصاح الإلزامي.

ومن الجدول التالي نبين أهم الخصائص للإفصاح الاختياري والإفصاح الإلزامي⁽⁵⁾

الجدول رقم(1): خصائص الإفصاح الاختياري والإفصاح الإلزامي

من ناحية	الإفصاح الاختياري	الإفصاح الإلزامي
المفهوم	تلك المعلومة التي تحتكرها المؤسسة لا يوجد إلزام بشأن الإفصاح عنها	تلك المعلومة الواجب الإفصاح عنها بموجب القانون (قانون الأوراق المالية، قانون الشركات، والمعايير المحاسبية)
الهدف	حافز ذاتي يهدف إلى تحقيق منافع اقتصادية	-يهدف إلى تطبيق القوانين والتشريعات. -يهدف إلى ضبط عملية نقل المعلومات بين الشركات المدرجة في البورصة وأصحاب المصالح.
المحتوى	-يوفر معلومات عن الاستراتيجيات المستقبلية وخطط البحث، والتطوير والتنبؤات المستقبلية. -تحليل المعلومات المالية.	يقدم المعلومات المالية الأساسية حسب المتطلبات القانونية ومعايير المحاسبة.
مدقق الحسابات	يعفى مدقق الحسابات من أي مسؤولية خاصة في الإفصاح	ملزم لمدقق الحسابات

الآليات المستخدمة لنقل المعلومة	المؤتمرات الصحفية، الأنترنت، الرسائل القصيرة	التقارير المالية السنوية والتقارير الدورية واجتماع الهيئة العامة
التوقيت	حسب ما تراه إدارة الشركة ملائما	يتم ضمن مواعيد محددة حسب القوانين والتشريعات

مما سبق يتضح أن العلاقة بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري هي علاقة تكامل، نظرا لأن الإفصاح الاختياري يقوم بتقديم المزيد من المعلومات التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية وغيرهم من متخذي القرارات وغير متاحة لهم في القوائم المالية من خلال الإفصاح الإلزامي، وبهذا يوفر معلومات إضافية قد تكون مالية أو غير مالية بجانب ما يوفره الإفصاح الإلزامي من معلومات محددة وضرورية، إذ يعتبر الإفصاح الاختياري مكملا ضروريا للإفصاح الإلزامي مما يؤدي إلى خدمة مختلف الأطراف المهتمة بالقوائم المالية ويعمل على ترسيم القرارات المختلفة.

2- محددات الإفصاح الاختياري:

قد تقوم بعض الوحدات الاقتصادية بالإفصاح الاختياري عن معلومتها سواء كانت مالية أو غير مالية في تقاريرها السنوية بهدف إظهار مركزها المالي وإعطاء صورة جيدة عن وضعها الاقتصادي والاجتماعي للمستثمرين وغيرهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة، في حين تقوم بعض الوحدات الاقتصادية الأخرى بالامتناع عن الإفصاح الاختياري عن المعلومات لعدة أسباب، فقد تعتقد أن عند الإفصاح قد يخدم منافسيها بإعطاء معلومات إضافية تؤثر على مركزها التنافسي، أو نتيجة التكاليف المصاحبة للإفصاح أو قد تضطر للإفصاح عن معلومات غير صحيحة لإعاقبة منافسيها في السوق مما يؤدي لوجود معلومات مظلمة للمستثمرين ويؤثر على مصداقية إفصاحها.

1.2 مصداقية الإفصاح الاختياري:

يختلف إدراك مستخدمي المعلومات الواردة في الإفصاحات المختلفة، وتنعكس تلك الاختلافات على قرار الإدارة بتحديد المحتوى الإعلامي للإفصاحات من حيث كمية ونوعية المعلومات التي يتم الإفصاح، حيث قد يكون لدى إدارة المؤسسة معلومات خاصة لا ترغب في الإفصاح عنها حتى لا يحدث أضرار تفوق المنافع المحققة.⁽⁶⁾

2.2 لتكاليف الخاصة:

تتضمن التكاليف الخاصة بالإفصاح عن تكاليف إعداد ونشر المعلومات، وأيضا التكاليف المترتبة على الإفصاح عن المعلومات الخاصة، تتحمل المؤسسة التكاليف في حالة استخدام المنافسين أو مديري المؤسسة تلك المعلومات بطريقة تضر بمصالح المؤسسة ومن ثم لا بد من الموازنة بين الإفصاح عن ارتفاع الطلب على منتجات المؤسسة لسوق المالي في مقابل منافع الإفصاح عن انخفاض الطلب على المنتج حتى تستطيع اتخاذ سياسة الإفصاح العام المتوازنة والتي تكون ذات مصداقية⁽⁷⁾.

3.2 درجة المنافسة:

إن درجة المنافسة ما بين المؤسسات ومحاولة بعض المؤسسات ذات الإمكانيات العالية والتكنولوجيا المتطورة أن تميز نفسها عن غيرها من المؤسسات الأقل من حيث الإمكانيات والتكنولوجيا إذ يحفز المؤسسات المتميزة أن تقوم بالإفصاح الاختياري بدون أي إلزام من أي جهة آخذة في اعتبارها أنها مهما تكبدت من تكاليف خاصة بالإفصاح فإن المنافع المنتظرة نتيجة الإفصاح عن تطوراتها وإمكانياتها سيعوضها بأرباح تفوق تكاليف إفصاحها⁽⁸⁾.

وسيمتنع عن الإفصاح فقط المؤسسات التي ترى أن الإفصاح قد يضر بمركزها التنافسي، أو التي ترغب في إعاقه دخول منافسين جدد أو لديها إمكانيات ضعيفة لتقلل الآثار السلبية للمناقشة على الأرباح، ويجب مراعاة المقارنة بين سلبيات الإفصاح وإيجابيته بالنسبة لكل مؤسسة تقوم بالإفصاح لاختلاف ظروف وأوضاع كل مؤسسة عن الأخرى⁹.

3. أهداف الإفصاح الاختياري:

يتمثل الهدف الجوهرى للإفصاح الاختياري في أنه يزود المستثمرين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية للمعلومات تمكنهم من التنبؤ بكمية واحتمال تحقيق عائد على استثماراتهم⁽¹⁰⁾.

يتم الإفصاح الاختياري بهدف تحقيق عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين الحاليين وإدارة المؤسسة وأيضا كوسيلة للرقابة من جانب هؤلاء المستثمرين على المؤسسة⁽¹¹⁾.

كما يهدف الإفصاح الاختياري إلى التحقيق الفعال لأهداف الإفصاح التي طرحتها التوصية رقم 105 الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية المالية 1995، FASB، N°105*، وهي تنص على ما يلي:

▪ وصف المفردات التي لم يتم الاعتراف بها في القوائم المالية وتوفير مقاييس هامة وصالحة لهذه المفردات، بخلاف المقاييس المنشورة في القوائم المالية.

- توفير معلومات لمساعدة الأطراف الخارجية على تقدير المخاطر.
- توفير معلومات مهمة في التقارير المرحلية وأي أمور محاسبة أخرى تستلزم دراسة أعمق.
- وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن العناصر السابقة لا تغطي كافة مجالات الإفصاح وأهدافه كلها إلا إذا أضيفت بعض الأهداف وهي:
- توفير المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في مقارنة الأرقام مع مثيلاتها للمؤسسات الأخرى وكذلك المقارنة للمؤسسة نفسها عبر السنوات المختلفة،
- توفير معلومات عن التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة وتوفير المعلومات اللازمة للتنبؤ بتلك التدفقات،
- مساعدة المستثمرين في تقييم العائد على الاستثمار في المؤسسة والتنبؤ به،

4. دوافع اللجوء للإفصاح الاختياري:

- تنشر المؤسسات التقارير المالية للعديد من الجهات لإمدادها بالمعلومات الملائمة في التوقيت المناسب، وذلك لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وتعدد دوافع الإفصاح الاختياري عن المعلومات، وقد ناقشت العديد من الدراسات هذه الدوافع وقد عرضها كل من Healy and Palepu (12) ستة عوامل تؤثر على قرارات المدراء بالحاجة بالإفصاح ومن ضمنه الإفصاح الاختياري وهذه العوامل هي:
- ❖ فرضية المعاملات في سوق المال: حيث يكون لدى المؤسسة حافز للإفصاح الاختياري من أجل تخفيض عدم تماثل المعلومات، من أجل تخفيض تكاليف التمويل الخارجي من خلال تخفيض خطر فقدان الإدارة لوظيفتها.
 - ❖ فرضية السيطرة على قيادة المؤسسة عندما يكون أداء المؤسسة ضعيفا يستخدم المدراء الإفصاح الاختياري في محاولة لزيادة تقييم المؤسسة وتقديم توضيح لأدائها الضعيف، وبذلك تخفيض مخاطر الإدارة لوظيفتها.
 - ❖ فرضية تعويضات الأسهم: إذا ما كانت التعويضات التي يحصل عليها المدراء هي على شكل أسهم، فإنه قد وجد هذا النوع من التعويضات يمثل حافزا للمدراء على تقديم مستوى معين من الإفصاح الاختياري في سبيل زيادة سيولة إليهم في البورصة وتحقيق بعض المتطلبات القانونية.
 - ❖ فرضية الدعاوي القضائية: إن المدراء يملكون الحافز للكشف عن الأنباء السيئة لتجنب الإجراءات القضائية الناجمة عن الإفصاح المتعلق بالتنبؤات التي يمكن أن يثبت عدم صحتها لاحقا.

❖ فرضية تكاليف الملكية: تكون الإفصاحات الاختيارية مقيدة إذا أدرك المدراء أن الإفصاح قد يكون ضارا بالوضع التنافسي.

❖ فرضية تتعلق برغبة الإدارة في إظهار مهاراتها خاصة في مجال التنبؤ المستقبلي، إذ أن التنبؤات المستقبلية تجعل لدى المستثمرين صورة إيجابية حول قدرة الإدارة على التنبؤ بتغيرات البيئة الاقتصادية وينعكس ذلك عادة على قيمة سوقية أعلى للمؤسسة.

وعليه يمكن أن نستخلص أن الدوافع الأساسية للإفصاح الاختياري تتمثل في النقاط التالية⁽¹³⁾:

- تخفيض عدم التأكد لدى المستثمرين والمتعاملين في السوق المالي فيما يتعلق بأداء المؤسسة،
- الإفصاح غير الملائم يمكن أن يحفز المدراء لتأمين الإفصاح الاختياري من شأنه تخفيض تكاليف المقاضاة،
- تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية في المؤسسة،
- الرغبة في تحسين كفاءة أسعار الأسهم للشركات في السوق المالي،
- زيادة مصداقية الإدارة وبالتالي زيادة حجم التداول وتقليل التقلبات،
- زيادة عدد المستثمرين على المدى الطويل.

5-العوامل المؤثرة على الإفصاح الاختياري:

هناك العديد من الدراسات قامت باختبار العوامل المؤثرة على الإفصاح الاختياري واختلفت نتائج تلك الدراسات من دراسة إلى أخرى، ولعل السبب المنطقي لهذا الاختلاف هو اختلاف بيئة البحث حيث كانت غالبية العوامل التي تناولتها تلك الدراسات ما بين بعض ممارسات حوكمة المؤسسات مثل ملكية الإدارة وتركز الملكية وملكية الدولة وازدواجية دور المدير ولجنة المراجعة وتشكيل مجلس الإدارة وبعض خصائص المؤسسة مثل حجم المؤسسة، الرافعة المالية والربحية⁽¹⁴⁾.

في ضوء تلك الدراسات السابقة تبين أن العوامل التي تؤثر على مستوى الإفصاح الاختياري في

المؤسسات تتمثل في قسمين:

القسم الأول: ممارسات حوكمة المؤسسات مثل

تركز الملكية، ملكية الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، الفصل بين دور المدير التنفيذي والعضو المنتدب، العضو الخارجي في مجلس الإدارة.

القسم الثاني: خصائص المؤسسات

حجم المؤسسة، الرافعة المالية، الربحية، سمعة المراجع الخارجي للمؤسسة.

6- دور وأهمية الإفصاح الاختياري في الأسواق المالية

1.6 أهمية الإفصاح الاختياري:

يكمن أهمية الإفصاح الاختياري من خلال الفوائد التي تقدم للمساهمين والمستثمرين وذلك من خلال النقاط التالية:

❖ يعد الإفصاح ضروريا لتقييم أداء المؤسسة بصورة صحيحة لخدمة المستثمرين ومتخذي القرارات، حيث من خلاله تقوم المؤسسة بنشر معلومات مالية وغير مالية في تقاريرها السنوية لتفي بالاحتياجات المتعددة للمستخدمين المختلفين، كما أنه يعمل على تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين في سوق الأوراق المالية⁽¹⁵⁾.

❖ ينظر إلى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية كأهم أبعاد شفافية، وجودة هذه التقارير يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال الذي ترغب المؤسسة في الحصول عليه وذلك عن طريق توفير معلومات كافية ودقيقة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وبالتالي التقليل من درجة عدم التماثل في المعلومات بين الإدارة والمستثمرين⁽¹⁶⁾.

وعليه فإن الإفصاح الاختياري يؤثر إيجابيا على عدة جهات، منها⁽¹⁷⁾:

- المتعاملون في الأوراق المالية: يساعد على الوصول إلى تنبؤات عالية الدقة للمحللين الماليين وهذا يؤدي إلى خلق المنافع لكل من المستثمرين وأصحاب المصالح.
- المؤسسات المصدرة للأوراق المالية: تزداد درجة السيولة للأسهم ومن ثم يزداد الطلب عليها فيرتفع سعرها ويؤثر إيجابيا في القيمة السوقية.
- الاقتصاد الوطني: يؤدي الإفصاح إلى الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات وتقليل انسحاب المتعاملين من السوق وزيادة عددهم، ومن ثم زيادة حجم التداول وانخفاض تكلفة رأس المال، وهذا يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية.

2.6 دور الإفصاح الاختياري في رفع كفاءة الأسواق المالية:

يلعب الإفصاح الاختياري دور مهم في رفع كفاءة الأسواق المالية، أي أنه في ظل السوق الكفؤ، تكون الأسهم مسعرة حسب قيمتها العادية، وهي القيمة التي تعكس تماما قيمة الأسهم الحقيقية، التي يتولد عنها عائد يكفي لتعويض المستثمر عما ينطوي عليه الاستثمار في تلك الأسهم من مخاطر.

ولكي يتطلب حدوث ذلك لابد من وجود منافسة تامة بين مختلف المتعاملين في السوق مع توافر بيانات والمعلومات الصحيحة المالية وغير المالية المتعلقة بالشركات المتداولة في البورصة، والإفصاح عن هذه المعلومات بأقصى سرعة وبأقل تكلفة إلى كافة المتعاملين في السوق وفي وقت واحد.

كما أن مستوى كفاءة السوق يزداد كلما قامت الشركات بالتوسع في تقديم معلومات من خلال الإفصاح الاختياري، بحيث تقل الفجوة في المعلومات بين من هم داخل الشركة ومن هم خارجها مما يخفف من الأعباء والتكاليف التي يتحملها المستثمرون في سبيل حصولهم على المعلومات وبالتالي ينخفض العائد، أي تنخفض تكلفة رأس المال بالنسبة للشركات. (18)

كما أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يركز على:

1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية:

ان تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتباين طرق استخدامها لها، جعل من الضرورة تحديد الأطراف المستخدمة للإفصاح من أجل تحديد الإطار المناسب للإفصاح للإجابة على احتياجاتهم المتباينة، كما يساعد ذلك في تحديد الخصائص الواجب توفرها في تلك المعلومات، لأن شكل ونوعية الإيضاحات يجب أن تتلاءم مع تطلعات المستخدم.

2- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية:

ان تحديد الغرض من استخدام المعلومات يجعل عملية الإفصاح عن معلومات أكثر ملاءمة، وتعتبر الأهمية النسبية أهم معيار نوعي لتحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها. إذن من أجل الحكم على المعلومات بدرجة الملاءمة وعدم الملاءمة يجب تحديد الغرض من استخدامه أولـ.

3- تحديد طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

تتمثل في تحديد المعلومات المالية التي تكون في صلب القوائم المالية الأساسية والمعلومات المالية الأخرى التي تعرض في الملاحظات وإيضاحات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية، والتي تعد جزءاً من هذه القوائم.

4- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

إن تحقيق الإفصاح مناسب يكون من خلال استخدام أساليب وطرق إفصاح تسمح بتسهيل الفهم وضمن المنطقية في المعلومات من خلال التركيز على الأمور الجوهرية لتسهيل الاطلاع. رغم تطور وتعدد أساليب العرض إلا أن أسلوب القوائم المالية الأساسية، وإضافة الملحقات والإيضاحات يبقى الأسلوب الأنسب والأفضل لضمان سهولة الفهم.

5- تحديد الوقت المناسب للإفصاح عن المعلومات:

يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في إعداد وعرض وتقديم البيانات المالية لمستخدمي تلك المعلومات.

الدراسة الميدانية

أولاً: مجتمع وعينة البحث:

تم اختيار البحث من مجتمع المؤسسات الجزائرية المساهمة في البورصة لعام 2013، وتمثلت عينة البحث في خمس (05) مؤسسات متاحة قوائمها المالية، والجدول التالي يوضح عدد البنود حسب الفئات والنسب المئوية حسب المجموع الإجمالي للبنود

جدول رقم (02) قائمة المعلومات ونسب افصاحها

معلومات	عدد البنود	النسبة
1 معلومات عامة عن المؤسسة	14	29%
2 معلومات مالية	19	39.5%
3 معلومات غير مالية	08	17%
4 معلومات عن فئات تنبؤيه وآفاق مستقبلية	07	14.5%
المجموع	48	100%

ثانياً: النموذج المقترح

يتمثل النموذج المقترح لقياس حجم ونوعية الإفصاح الاختياري وفق الخطوات التالية:

1. إعداد قائمة المعلومات المطلوب التعرف عليها وتطبيقها على كل مؤسسة على ما إذا كانت المؤسسة تفصح عن المعلومات التي تشملها القائمة من عدمه، على أن القوائم التي يتم تطبيقها قد تم تطويرها في عدد من الدراسات.
2. يتم مقابلة العناصر الموجودة بالجدول رقم (02) بالقوائم لكل مؤسسة على حدة على أن يسجل واحد (1) بالنسبة للعنصر الموجود وصفر (0) بالنسبة للعنصر الغير موجود، وبعد ذلك يتم جمع النقاط لكل مؤسسة وتحديد نسبة الإفصاح الاختياري لها بقسمة المجموع الذي حصلت عليه والذي يمثل عدد العناصر التي تم الإفصاح عنها على 48 وهي عدد عناصر قائمة الإفصاح الاختياري.
3. إيجاد نسبة الإفصاح لكل عنصر على مستوى المؤسسات ككل.
4. ترتيب مؤسسات العينة تنازلياً من حيث نسبة الإفصاح الاختياري الخاص بها.

ثالثاً: تطبيق النموذج المقترح

بتطبيق ذلك على التقارير السنوية لكل مؤسسة على حدى وبالتحليل الإحصائي للحصول على نسبة الإفصاح الاختياري لكل مؤسسة على حدى وذلك بقسمة عدد العناصر الموجودة في قائمة الإفصاح الاختياري اتضح ما يلي:

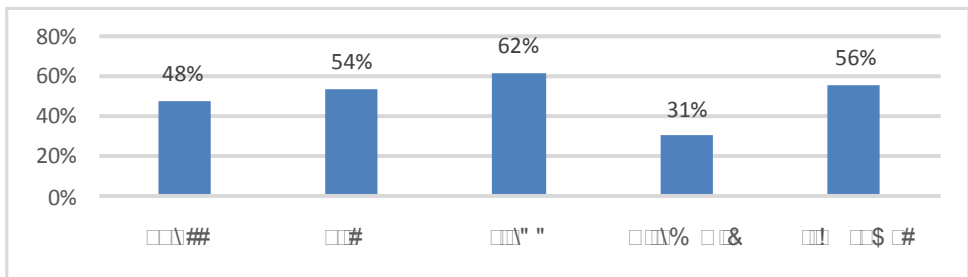
جدول رقم (03): نسبة الإفصاح الاختياري للمؤسسات حسب عينة البحث

بيان	أوراسي	اليانس للتأمينات	صيدال	أن-سي ا روية	سونلغاز
عدد مفردات المعلومات المفصح عنها اختياريًا	23	15	26	27	30
عدد مفردات المعلومات المقترحة	48	48	48	48	48
النسبة	%48	%31	%54	%56	%62

المصدر: أفراد العينة

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن هناك تباين في نسبة الإفصاح الاختياري بين المؤسسات محل الدراسة حيث ارتفعت النسبة في قطاع الصناعة (سونلغاز) وكانت الأعلى (62%)، في حين كان التباين طفيف في المؤسسات الصناعية (صيدال) و(أن-سي ا روية) والأوراسي بين 48%، 54%، 56% في حين شركة التأمين أدنى النسب إذ بلغت نسبة الإفصاح بـ 31%. والشكل الموالي يمثل التمثيل البياني التي تم التوصل إليه

الشكل رقم(1) التمثيل البياني لنسب الإفصاح الاختياري في المؤسسات العينة المدروسة



بإجراء الترتيب التنازلي لنسبة الإفصاح الاختياري للمؤسسات العينة تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (04): ترتيب المؤسسات العينة تنازليا حسب نسب الإفصاح

النسبة	اسم المؤسسة	الترتيب
62%	سونلغاز	1
56%	صيدال	2
54%	أن-سي ا روية	3
48%	مؤسسة تسيير فندق الأوراسي	4
31%	أليانس للتأمينات	5

نلاحظ من الجدول رقم (04) أن المؤسسات الأكثر إفصاحا كانت مؤسسات قطاع الصناعة والتي تجاوزت نسبة الإفصاح الاختياري فيها 60% هي سونلغاز و 50% كل من صيدال وأن سي ا روية، ويمكن أن يعود ذلك إلى أحد الأسباب التالية:

1. خبرة القائمين المتعاملين فيها.
2. طبيعة المنتج والخدمات التي تقدمها.
3. ارتفاع حجم عملياتها مقارنة مع المؤسسات الأخرى.

بناء على ما سبق يلاحظ أن أكثر معلومات المفصح عنها هي المعلومات التي يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (05): ترتيب 10 معلومات مفصح عنها تنازليا حسب نسب الإفصاح

الترتيب	المعلومات	العدد	النسبة
1	معلومات تاريخية عن المؤسسة	5	100%
2	هيكل التنظيمي	5	100%
3	إفصاح عن جودة لجان التدقيق	5	100%
4	عدد العمال	5	100%
5	لمحة عن فروع الشركة	5	100%
6	هامش الربح الصافي	5	100%
7	ملخص مالي لثلاث سنوات متتالية	5	100%
8	التنبؤات الكمية والنوعية للأرباح	4	80%
9	إستراتيجية الشركة وأهدافها العامة	4	80%
10	حصة السوق	4	80%

إن معظم الإفصاحات تتركز حول المعلومات التاريخية للمؤسسة، الهيكل التنظيمي، وعن جودة لجان التدقيق في حين يحتل التركيز على بعض التنبؤات الكمية والنوعية، إستراتيجية الشركة وأهدافها نسب أقل، هذا ما يدل على قلة الوعي لدى المسؤولين على أهمية الإفصاح الاختياري لدى المؤسسات العينة محل الدراسة.

خلاصة البحث والنتائج والتوصيات:

لقد حاول الباحث في هذا البحث دراسة أهمية الإفصاح الاختياري في القوائم المالية للمؤسسات مع الاهتمام بحالة القوائم للمؤسسات الجزائرية، ولتحقيق هذا البحث قام الباحث بتقسيمه إلى قسمين.

تناول في القسم الأول الإفصاح الاختياري ودوره في رفع كفاءة الأسواق المالية القسم الثاني دراسة لعينة من المؤسسات المساهمة في بورصة الجزائر وبعد العرض المتقدم فقد توصلت إلى النتائج التالية

أنه بالرغم من تباين حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بين المؤسسات العينة إلا أنه يوجد ظاهرة إيجابية بين تلك المؤسسات وتمثل في اهتمامها بالإفصاح الاختياري.

كما كشف التحليل عن رغبة المؤسسات في تزويد بعض الأطراف وخاصة المستثمرين بالقوائم المالية بمعلومات إدارية ومالية إضافية واختيارية زيادة على المعلومات التي يتطلبها.

بالنسبة لقياس كم ونوع المعلومات التي تم الإفصاح عنها اختياريًا اتضح أن أكثر المعلومات التي تم الإفصاح عنها اختياريًا من قبل عينة الدراسة هي المعلومات عن أمور عامة للمؤسسة، كإستراتيجية المؤسسة وأهدافها، ومعلومات تاريخية عن المؤسسة ومعلومات تؤثر على نتائج السنة الحالية للمستثمرين في اتخاذ القرارات، بينما لم يتم الإفصاح عن الأرباح المتوقعة حيث حجمت المؤسسات عن الإفصاح عنها خوفاً من تأثير ذلك على مركزها المالي أو صعوبة تقديرها.

أما أقل المعلومات التي تم الإفصاح عنها اختياريًا فهي معلومات عن مستقبل المؤسسات ونشاطها كتنبؤ عن حصص السوق

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

1. اهتمام بنشر ثقافة الإفصاح الاختياري عن المؤسسات وربطها بالمنافع الاقتصادية التي يمكن أن تجنيها لقاء ذلك مثل زيادة الربحية.

2. ضرورة الاهتمام بالإفصاح عن المزيد من المعلومات الاختيارية، خاصة تلك المعلومات المستقبلية، والمعلومات المتعلقة بالإحصائيات والنسب المالية لتصل الى مستخدمي القوائم المالية واضحة ومحددة لتساعدهم على اتخاذ القرار المناسب.
تدعيم أساليب الإفصاح الإلكتروني مما يساعد على نشر وتوصيل المعلومات المالية وغير المالية في الوقت المناسب وبأقل التكاليف.

قائمة المراجع:

1. عفيفي هلال عبد الفتاح: العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح في التقارير السنوية، دراسة اختبارية في البيئة المصرية، مجلة البحوث التجارية، م30، ع1، 2008 ص429.
2. سعد محمد مارق: قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، ع23 ع1، 2009، ص134.
3. Chau GK and Gays.S. d Ownership structured and corporate voluntary disclosure in Hong Kong and Singapore, The international journal of accounting vol37,p167.
4. Foster. G. Financial statement Analysis prentice –Hall- inc EngleWood cliffs, 1986, p200.
5. بندر مرزوق الشلاحي: تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقرير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص16.
6. عفيفي هلال عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص498.
7. سحر عبد الحليم علي مازن: دراسة أثر جودة الإفصاح المالي الاختياري على ممارسات إدارة الأرباح وانعكاساتها على الأداء المالي لهيئات الأعمال، رسالة ماجستير، كلية التجارة، 2013، ص20.
8. السيد صفا محمود، التوسع في الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، ع19، العدد 01، 2005، ص248-316.
9. سحر عبد الحليم علي مازن، مرجع سبق ذكره، ص21.

10. عبد السيد منال فؤاد إبراهيم، انعكاسات المحاسبية للإفصاح الاختياري على القدرة الاستيعابية الاستثمارية لمنظمات الأعمال، دراسة حالة تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2003، ص 35.

11. Healy Palepu، K.G، information asymmetry corporate disclosure and the capital markets، A review of empirical disclosure literature، journal of intellectual capital، 2004، P282-293

12. نقلا عن:

لطيف زيود محمد العثمان، ريم علي عيسى، مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33، العدد 03، 2011 ص 34

. حسين دحدوح رشا حمادة، دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق، دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 2، 2014، ص 197.

13-14. سارة أحمد عبد الفتاح، نموذج مقترح لقياس وتفسير محددات مستوى الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة، 2012، ص ص 61-62.

15-16. سحر عبد الحليم علي مازن: مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

17. سارة أحمد عبد الفتاح محمد، مرجع سبق ذكره، ص 109.

18. بندر مرزوق الشلاحي، مرجع سبق ذكره، ص

N°105 (1996) disclosed ،FASB: Financial Accounting standard Board*
truments with of Balance sheet with sinformation about financial in
concentration of credit Risk Norwalk CT.

الملاحق

المحور الأول: الإفصاح الاختياري عن أمور عامة تتعلق بالمؤسسة

1	إستراتيجية المؤسسة وأهدافها العامة
2	معلومات عن التطورات الاقتصادية في الدولة
3	إفصاح يتعلق بالمنافسة في الصناعة
4	معلومات تاريخية عن المؤسسة
5	المبكل التنظيمي للمؤسسة
6	تأثير إستراتيجية في النتائج الحالية
7	معلومات عن صعوبات واجهت الاستراتيجية والأهداف
8	قائمة بأعضاء مجلس الإدارة
9	بيان بوظائف أعضاء مجلس الإدارة
10	الوظائف التي يشغلها المدبرون التنفيذيون
11	إفصاح يتعلق بمدى تطبيق الحوكمة
12	إفصاح عن جودة لجان تدقيق
13	إفصاح عن مؤهلات وخبرات لجان التدقيق
14	لمحة عن فروع الشركة
15	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

المحور الثاني: معلومات غير مالية مصفح بها في المؤسسات

1	عدد العمال
2	رضاء العملاء
3	تصنيف العمال العمر الجنس
4	حصة السوق
5	سياسة التدريب والتأهيل العاملين
6	الوحدات المباعة مصنفة وفقا للمنتجات الرئيسية والخدمات
7	نسب تطور _الوحدات المباعة
8	نسب تطور _ تغير المبيعات
9	نسب تطور _ تغير المنتجات

المحور الثالث: معلومات مالية عن نشاط المؤسسات

1	مردودية الاقتصادية
2	هامش الربح الصافي
3	معدل دوران الأصول
4	مردودية الرأس المال
5	نسب قدرة السداد
6	مؤشرات التوازن المالي
7	نسب المر دودية
8	نسب السيولة
9	نسب هيكلية المالي
10	نسب مالية أخرى

11	تصنيف المبيعات الخدمات
12	تصنيف الإنتاج جغرافيا أو وفقا العملاء
13	مقارنة المبيعات الفعلية بالمخططة
14	تكلفة الإنتاج المباع
15	ملخص عن نتائج المالي للسنوات الثلاث
16	معدل دوران الموردون
17	معدل دوران الزبائن

المحور الرابع: معلومات عن مستقبل المؤسسات ونشاطها

1	مقارنة بين التنبؤ للأرباح المستقبلية والأرباح الحقيقية
2	مقارنة بين المبيعات المستقبلية والمبيعات الحقيقية للسنة
3	التنبؤات الكمية والنوعية للأرباح
4	التنبؤات للتدفقات النقدية (الكمية والنوعية)
5	التنبؤات للمبيعات (الكمية والنوعية)
6	تنبؤات حصص السوق